مَنْصُورِ بنِ عَبْدِ اللهِ الـمُشَوِّح

وقفةٌ مع كِتَاب

ليسَ للباقلَّاني

إجابةٌ عن شيءٍ من الشُّبَهِ

والإشكالات والدَّعاوى

وقفةٌ مع كِتَابِ

«ليسَ للباقلَّاني»

إجابةٌ عن شيءٍ من الشُّبَهِ والإشكالات والدَّعاوى

بِقَلَمِ

مَنْصُوْرِ بنِ عَبْدِ اللهِ المُشَوِّحِ

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد:

فقد قرأتُ كتابَ أستاذِنا الدكتور محمدِ العزَّامِ وفقه الله المسمَّى (ليس للباقلاني)، فهالني الحشدُ المعرفيُّ الذي قامَ بجمعِهِ أولًا، ثمَّ تجهيزِهِ ثانيًا، ثمَّ إنفاذِهِ ثالثًا. وهذا الحشدُ قد حَوَى مجموعةً من الشُّبهاتِ والمُمَاحكاتِ والمُمَاحلاتِ، لكنَّه لم يحوِ الحُجَّةَ البرهانيةَ، والدليلَ اليقينيَّ، والبيّنةَ القطعيةَ، مع أنَّ المؤلفَ قد أجلبَ بخيلِهِ ورَجْلِهِ، وطافَ بعقلِهِ الشَّرقَ والغربَ.

***

لقد كنتُ أصرفُ نفسي عن الاعتراض وأحاولُ أنْ أبدي عجزي عن ذلك، حتى إنِّي كلما وجدتُ نشاطًا في همَّتي اعتذرتُ لنفسي بأنَّ هذا الذي أقومُ بالاعتراض عليه إنَّما هو أستاذٌ مرموقٌ، لا يليقُ بي أنْ أخالفَهُ علنًا ، وهو –إضافة إلى ذلك– أرفعُ مني عِلْما وسِنّا، إلا أن الحق أحق أن يتبع.

وينبغي –قبل البدء– أن نستذكر تلكم المقولة الحكيمة: إنَّ صِحَّة نسبةِ الكتابِ تكونُ إمَّا بالدراسة الداخلية أو بالدراسة الخارجية أو بهما معًا[1]. فبالله أستعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولقد جعلتُ هذا البحثَ متَّجهًا إلى الاعتراض على أبرزِ الشُّبَهِ التي أدْلى بها الدكتورُ محمدُ العزام، صارفًا همّي عن صغائرها، فأسأل الله تعلى التوفيق والسداد.

---

(1) أمالي الدكتور مصطفى جواد (ص:103) وقد أثبتُّ في هذا البحث وجود أدلة داخلية تؤكد صحة نسبة كتاب إعجاز القرآن إلى الباقلاني.

الشبهة الأولى:

قوله[ص:168]: «إن الكتاب ظَهَر فجأةً بعد وفاة الباقلاني بنحو مائة سنة، لم يذكره أحدٌ قبلها .. فكتابٌ كهذا أهلٌ لأن يشكَّ فيه ابتداءً».

الاعتراض عليها:

لقد كان من اللائق بالدكتور العزام – عفا الله عنه – أن لا يَغفل عن النَّظر في عصرِ المؤلف، إذْ هو لم يبحث عن سبب غياب نسبة كتاب إعجاز القرآن إلى الباقلاني مدةً تزيد عن مائة عام، ولو بحث فسيجد أن سببَ ذلك مشاكلُ مذهبية أُلصقت بالباقلاني وكانت بوادرها ظاهرةً في حياته لكنها قويتْ واشتدت بعد وفاته، وما أعنيه: هو أن الباقلاني تعرَّض للاضطهاد الفكري، دليل ذلك ما حكاه ابنُ تيمية رحمه الله أن أبا إسحاق الإسفراييني كان يدخل –كل جمعة– رباطَ الجامعِ المنصور ويقول علنًا: أنا بريءٌ من مذهب الباقلاني. بل إنَّ أبا بكر الباقلاني كان إذا دَخَل الحمَّام دخل متبرقعاً خوفًا من الشيخ الإسفراييني[2].

أضف إلى ذلك أنه عندما توفي سنة 403هـ دُفن في بيته، ثم نُقلت جثته إلى مقبرة باب حرب ، هذا الأمرُ المريب والتَّصرفُ الخارج عن المألوف يجعلنا نميلُ إلى أنَّ الباقلاني لم يكن مَرضيًا عنه من جهةِ العوامّ، والدليلُ على أنه لم يكن مرضيًا عنه ما ذَكره السمعانيُّ في الأنساب قال: قال أبو الفضل المقرئ[3]: مضيت أنا وأبو علي بن شاذان[4] وأبو القاسم الأزهري[5] إلى قبر القاضي أبي بكر الأشعري لنترحم عليه، وذلك بعد موته بشهر، فرفعت

(2) شرح الأصبهانية، ابن تيمية (ص:244).

(3) لعله الرازي، المقرئ، عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن المتوفى سنة 454هـ.

(4) لعله الإمام البزار، الحسن بن أحمد بن إبراهيم ابن شاذان البغدادي المتوفى سنة 425هـ.

(5) لعله الصيرفي، المحدث المقرئ الحجة، عبيد الله بن أحمد بن عثمان الأزهري البغدادي المتوفى سنة 435هـ.

مصحفًا كان موضوعًا على قبره، فقلت: اللهم بيّن لي حال القاضي أبي بكر وما الذي آل إليه أمره، ثم فتحتُ المصحف فوجدت مكتوبًا فيه { قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتۡ عَلَيۡكُمۡ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ}[سورة هود (28)][6]. ولا شك أنَّ وقوعهم على هذه الآية فيه دلالة واضحة على أنهم كانوا محتارين في أمر الباقلاني شاكين في سلامةِ دينه. فكانت هذه الآية قولًا فَصْلًا وبلسمًا شافيًا، لأنها أوضحتْ لهم براءة الباقلاني مما كانوا يظنون فيه.

ولعلَّ السببَ وراءَ كلِّ ما ذكرناه، هو أنَّه قد خالفَ شيخَه أبا الحسن الأشعري في مسألةِ معنى الصفة[7]، إضافةً إلى مخالفته أهل الحديث وكذلك المعتزلة، وهذا السِّياقُ التاريخيُّ الذي بيَّنتُه لا بدَّ من وَضْعِه في الحُسبان، لأنَّه كان –فيما أظن–سببًا في ضياعِ أكثرِ تراثِ الباقلاني.

وأودُّ أنْ أشير إلى أنه ليس الباقلاني وَحْدَه من كان يعاني ذلك، هناك علماء كثيرون، منهم – على سبيل المثال– ابن تيمية ، فإنه –عندما ضعفت شوكة أهل الحديث– حورب وأوذي في حياته وبعد وفاته، حتى إن كتابه الموسوم بالصفدية نُسب إلى ابن الصلاح قصداً لا خطأً، وهذه النسبة جاءت من باب التضليل، إما له أو عليه، لذلك يقول محمد رشاد سالم رحمه الله تعالى: "أما سبب هذا التزييف فقد يكون الكيد من أعداء ابن تيمية الذين يريدون إخفاءَ فضله، وقد يكون –وهذا هو الأرجح– اضطرار بعض أصحابه ممن كانت السلطة تطاردهم إلى إخفائه، فلجأوا إلى تغيير اسم المؤلف. يقول ابن عبد الهادي: "..لـمّا حُبس تفرّق أتباعه وتفرّقت كتبه، وخوّفوا أصحابه من أن يُظهروا كتبَه، وذهب كلّ أحد بما عنده وأخفاه ولم يُظهروا كتبَه، فبقي هذا يهرُبُ بما عنده وهذا يبيعُهُ أو يهبُهُ، وهذا يخفيه ويودِعُهُ، حتى إنَّ

(6) الأنساب، السمعاني (54/2).

(7) أقصد نظرية الأحوال فهو لم يرفضها كالشيخ أبي الحسن الأشعري ولم يقبلها بالكامل كما قبلها المعتزلة، وهو بهذا الرأي يكون قد خالف أبا الحسن، إضافة إلى مخالفته لأهل الحديث. لذا يقول أحمد العلمي: "هذا هو المشروع.. المخوف بالمخاطر الذي أعلنه الباقلاني". دراسات في تاريخ علم الكلام (ص:133).

منهم من تُسرق كتبه أو تُجحد فلا يستطيع أنْ يطلبَها ولا يَقدر على تخليصها". فمن المحتمل أن يكون أحدُ تلامذة ابن تيمية كان يملك هذه النسخة الخطية فلما طورد اضطر إلى تغيير اسم المؤلف حتى يخفي نسخته عن أعين المطاردين[8]. والفرق بين الباقلاني وابن تيمية أن الأول كان اضطهاده من قِبَل العوامّ وبعض العلماء، أما الثاني فاضطهاده من قبل الملوك وعلماء السلطان.

وظاهرةُ الاضطهاد الفكري كانت شائعةً في القرنين الرابع والخامس، يَذكر محمد كرد علي في كتابه الإسلام والحضارة العربية سلسلة من حالات الاضطهاد الفكري، منها أن محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة 310هـ ألف كتابًا ذكر فيه اختلاف الفقهاء ولم يذكر أحمد بن حنبل فقيل له في ذلك فقال: لم يكن فقيهاً وإنما كان محدِّثًا، فاشتد ذلك على الحنابلة فشغبوا عليه ولما هلك منعوا من دفنه نهاراً، وادعوا عليه الرفض والإلحاد[9]. ومنها أنَّ الحنابلة بنوا مسجداً في بغداد وجعلوه طريقاً إلى المشاغبة والفتنة[10]. وذكر العمادُ الكاتبُ أنه لما أبدى أبو نصر ابن أبي القاسم القشيري شعار الأشعرية[11] في بغداد سنة 469هـ ثارت فتنة العامة، وقَصَدَتْ الحنابلةُ سوقَ المدرسة وقتلوا جماعة وأظهروا شناعة[12]. فالاضطهاد الفكري الذي لازَمَ الباقلاني كان هو السبب وراء غياب كتاب إعجاز القرآن مدة تزيد عن مائة عام.

***

ثم لنفترض جدلاً عدم صحة هذا التخريج وذلك التحليل الذي ذكرته آنفا، فأقول: ما الإشكال في غياب نسبة الكتاب إلى مؤلفه مدة تجاوزت مائة عام إنْ كان للمؤلف كتبٌ

(8) كتاب الصفدية، ابن تيمية (ص:7).
(9) الإسلام والحضارة العربية، محمد كرد علي (86/2).
(10) نفسه (87/2) نقلًا عن كتاب تاريخ الوزراء للصابئ.
(11) هذا النص فيه دلالة على أن المذهب الأشعري كان ضعيفًا حتى عام 469هـ.
(12) (تاريخ آل سلجوق) المعروف بـ(زبدة النصرة ونخبة الفكرة)، للعماد الكاتب (ص:50).

أخرى يمكننا من خلالها عقدُ المقارنة الصحيحة المناطة باللغة والأسلوب لا المقارنة الباطلة المناطة بالقصِّ واللزق.

أليس غريبًا أن يقوم باحثٌ بنفي صحة نسبة كتاب إعجاز القرآن إلى صاحبه الذي هو الباقلاني؛ انطلاقًا من شكوكٍ ملفَّقة، صارفًا فكره عن عقد المقارنة الأسلوبية المعتبرة عندنا بين كتاب إعجاز القرآن وكتب الباقلاني الأخرى أو واحدٍ منها، ثم إنه قد جازف مجازفة كبرى حينما أراد أن يثبته —من دون عقد مقارنة– إلى رجل آخر يدعى أبا بكر اللاسَكي، وهذا اللاسَكي لا نعرف عن أسلوبه ولغته شيئا البتة.!

أليس الأسلوب هو خير شاهد على الكتاب وكاتبِه، أولم يقل الباقلاني في إعجاز القرآن إن أسلوب العالم أو الأديب أو الشاعر كالخطِّ لا يشتبه أمره على العارف[13]. إن أسلوب العالم هو الأثر الوحيد الذي يمكنُ أنْ يدلَّنا على صاحبه في ظلّ غياب الدلائل الأخرى؟!.

***

(13) إعجاز القرآن (ص:120) والنص هو: ((والعالم لا يشذ عنه شيء من ذلك، ولا تخفى عليه مراتب هؤلاء، ولا تذهب عليه أقدارهم، **حتى إنه إذا عرف طريقة شاعر في قصائد معدودة فأُنشد غيرها من شعره لم يشك أن ذلك من نسجه، ولم يرتب في أنها من نظمه، كما أنه إذا عرف خط رجلٍ لم يشتبه عليه خطه حيث رآه من بين الخطوط المختلفة**، وحتى يميز بين رسائل كاتب وبين رسائل غيره، وكذلك أمر الخطب)).

الشبهة الثانية:

قوله [ص:49]: إنَّ الباقلانيَّ جالَسَ الصاحبَ ابنَ عبَّادٍ، ولم يُعرفْ أنَّ الباقلانيَّ كان يغشى مجالسَ الأدبِ، أو يروي أقوالَ الحاضرين لها ويُثني عليهم، ويوازن بين أقوالهم. ثم يقول: ورَوَى عن الصاحبِ في ستةِ مواضعَ. وروى عن أبي أحمدِ العسكريِّ، والباقلاني لا يُعرف له لقاء بالصاحب بن عباد، والرواية عنه بألفاظ (سمعت) (ذكر لي) (حدثني) كأنَّه من جلسائه ومن إقليمه وهذا إشكالٌ يزيدُ الإشكال في الروايةِ عن أبي أحمد. ثم قال: وقلَّما نجدُ في كتبِ الباقلانيِّ حديثًا بالإسنادِ المتصلِ إلى رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وصاحبُ الكتابِ يروي كلامَ الصاحبِ بأسانيد[14].

الاعتراض عليها: من عدة أوجه:

الوجه الأول:

إن الصاحب بن عباد وأبا أحمد العسكري لُغويان وأديبان، وقد روى الباقلانيُّ عن الأول واللقيا بينهما ثابتة عند السكوني في عيون المناظرات[15]. ثم إنه قد أخذَ الأدبَ واللغةَ عن الثاني وروى عنه[16]. وليس هذا مما يتعجب منه، فإن علماء اللغة والأدب كغيرهم، كانت تضرب لأجلهم أكباد الإبل، فما بالك إن كان هذا اللغوي وزيرا كريما.

مثال:

أبو سليمان الخطابي البستي المتوفى سنة 388هـ إمام من أئمة الحديث، رحل إلى بغداد وأخَذ العلمَ عن كثيرين، وأخَذ اللغةَ عن أبي عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب.

---

(14) ليس للباقلاني (ص:49).

(15) عيون المناظرات، السكوني (ص:250).

(16) ذكر ياقوت الحموي عن أبي طاهر السلفي أن الباقلاني روى عنه بالإجازة، وقد شكك في ذلك الدكتور العزام، كما هو متوقع منه.

الوجه الثاني:

لا عجب -إنْ كان الصاحب معتزليا ومتشيّعًا تشيُّعا هو أقرب إلى الزيدية- أن يكون الباقلانيُّ قد جالسه، فإن اختلاف المذهب بين الجلساء في بغداد كان مقبولًا في عصر ازدهار الحضارة الإسلامية، والباقلاني كان بغداديا، بل إن اختلاف المذهب بين الجلساء كان مقبولًا ليس في بغداد وحدها وإنما في أقطار وأقاليم كثيرة استطاعت أن تستوعب مجموعة من المذاهب والأفكار، وإقليم الرَّي واحد من هذه الأقاليم، وقد اشتهر مجلس الصاحب بن عباد بالتسامح الفكري، وهذا التسامح ليس مجرد شعارات كان يرفعها، بل هو منهج معمول به من قِبَل الصاحب نفسه، فقد أخذ اللغةَ عن أحمد بن فارس بن زكريا وهو سني من أهل الحديث كما سأبين ذلك بعد قليل. ومثل هذه الحادثة كثيرٌ في تراثنا فابنُ قتيبة كان سنياً والجاحظُ أستاذُه معتزليّاً, وقد أجازه في بعض الكتب[17] وهما بغداديان.

أما كون ابن فارس سنيا فدليله ما ذكره القفطي، قال: ((كان ابن فارس من رؤساء أهل السنة المجودين على مذهب أهل الحديث))[18].

وأما كون الصاحب قد تتلمذ عليه فلقول ياقوت: ((كان الصاحب يكرمه ويتتلمذ له، ويقول: "شيخنا أبو الحسين ممن رزق حسن التصنيف وأمن فيه من التصحيف))[19].

وأما ابن قتيبة فمع أنه قد تتلمذ على الجاحظ إلا أنه قد ناصبه العداء، فأظهر معايب الجاحظ في كتابه تأويل مختلف الحديث[20].

---

(17) عيون الأخبار، ابن قتيبة (212/3).

(18) إنباه الرواة، القفطي (95/1).

(19) معجم الأدباء، ياقوت الحموي (411/1)

(20) تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة (ص:62).

الوجه الثالث:

قال ابن خلكان (414/1):"قال أبو بكر الباقلاني: سمعت أبي يقول: سمعت بشر بن الحارث ونحن معه بباب حرب وأراد الدخول إلى المقبرة، فقال: الموتى داخل السور أكثر منهم خارج السور". فهذا خبر مسند –وقفت عليه بعد بحث يسير– يدل على أن الرجل كان يسند الأخبار ، وهذا هو الواجب عليه، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن ما يسميه الدكتور العزام إسنادا هو في الحقيقة روايةٌ لأخبارٍ، لا أكثر ولا أقل، بمعنى أنه لم ينقلها من كتاب وليست موجودة في المدونات بخلاف ما يرويه في كتبه من الأخبار من غير إسناد، فإنها مدونة في الكتب معلومة غير خافية، فاعرف الفرق، ومن خلال ما سقته يتضح أن الدكتور العزام لا يفرق بين الرواية عن الأدباء والإخباريين وبين رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وثمة ملاحظة مهمة، وهو أن الإسناد في كتاب إعجاز القرآن، يدلُّ على أن صاحبه ليس من أهل الأدب، فإنه قد استكتب أبا أحمد العسكري، وروى عنه وعن الصاحب بن عباد، لا لشيء إلا ليقوي رأيه وليكون كتابه رائجا في الأوساط العلمية آنذاك، هذا هو التحليل الصحيح الذي ينبغي أن يكون، ودليلُ ذلك الحكايةُ التي رواها الباقلاني نفسه عن الصاحب بن عباد حول بيت أبي تمام:

كَرِيْمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ والورَى مَعِيْ ، ومَتَى ما لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِيْ

قال الباقلاني "ذكر لي الصاحب أنه جارى أبا الفضل بن العميد في محاسن هذه القصيدة، حتى انتهى إلى هذا البيت، فذكر له في أن قوله (أمدحه أمدحه) معيبٌ لثقله من جهة تدارك حروف الحلق. ثم رأيتُ بعد ذلك المتقدمين قد تكلموا في هذه النكتة ، **فعلمت أن ذلك شيء عند أهل الصنعة معروف**.

هذا اعتراف صريح في أنه ليس من أهل الأدب، بل أكّد أنه يجهل هذا الأمر المعروف عند أهل تلك الصنعة. فلماذا ذكر الباقلانيُّ هذه القصة؟ ذكرها ليتبخبخ بمجالسته لأهل الأدب، لا أكثر ولا أقل، فلا توجد أي فائدة منها إلا ذكره مجالسةَ ابن عباد.

***

الشبهة الثالثة:

قوله [ص:50]: إن الباقلاني كان أشد أعداء المعتزلة، وغادر البصرة إلى شيراز لمناظرتهم وإسقاطهم، فلو وفد رئيس الأشاعرة على رئيس المعتزلة في بلد كبير كالري لكان مشهدًا عظيمًا يرويه أهل التاريخ والتراجم وعلماء الفريقين ويكتبون ما دار فيه، ويرويه الصاحب نفسه ويطنطن فيه، وهو معروف بالإدلال بنفسه والتفاخر بمآثره.

الاعتراض عليها:

هذا الكلام فيه غلط من جهتين:

الجهة الأولى:

قوله: «**إن الصاحب كان رئيس المعتزلة**». هذا أمرٌ لا يستقيم أبداً، بل القاضي عبد الجبار هو رئيس المعتزلة بلا منازع، والمعتزلة يلقبونه قاضي القضاة.

الجهة الثانية:

قوله: «**لو أنه التقى الصاحبَ لكان مَشهدًا عظيما ، يرويه أهل التاريخ والتراجم**». وهذا ادعاء في غير محلِّه، فإن الباقلاني لو حضر عند الصاحب لكان كغيره من العلماء والأعيان وقد وفد على الصاحب –كما تقول بعض الروايات– عددٌ كبير من العلماء والأعيان، بل إن الباقلاني بشحمه ولحمه وعظمه التقى الصاحبَ فعلاً ولم يكن لئيماً طويلَ اللسان ذا

جهالة، بل التزم آدابَ الإسلام أمام هذا الوزير المعتزلي الكريم المضياف، والرواية التي أوردها أبو علي السكوني في عيون المناظرات صحيحة في مجملها، لا نشك في ذلك، ولقد أنكرها الدكتور محمد العزام كي ينتصر لمذهبه، ولا وجه لإنكاره لأن الذي أوردها عالم من بيت علم أشعري معروف بالفضل في المغرب، ولم يقدح أحد بعدالتهم، ولم نجد رواية تنقضها، فعلام التكذيب؟. ثم إن قصة تعيين الباقلاني في منصب قاضي القضاة مجهولة —فيما يبدو– إلا من طريق السكوني وأما أبو جعفر اللبلي فلم يَحُزْ إلا مرسومَ تعيينه، ومنصبُ قاضي القضاة منصبٌ عظيم، وإنه من غير المعقول أن يصل الباقلاني إلى هذا المنصب من غير تأييد من الأعيان وذوي النفوذ، هذا أمرٌ لا بد أن يكون موضوعاً في عين الاعتبار.

ثم إن أبا علي السكوني كان ملتزما بالصدق، ونبرته توحي بذلك، ولقد أدى ما عليه من واجب الإخبار والتبليغ، ولم أجد —والله– في هذه القصة ما يخرمها، وما قاله السكوني عن الصاحب معلوم معروف، وما قاله عن حسن أدب الباقلاني معلوم معروف، أما الدكتور العزام فقد انزعج من هذا الخبر الماحق، الذي محق عمله كله وبعثر أوراقه كلها، حتى جعله يضرب أخماسًا بأسداس. وبدلا من الوثوق بهذه القصة والاطمئنان لها راح الدكتور العزام يشكك فيها، بل ويكذبها.

ثم إن من الأمور التي يحسن التنبيه إليها أنّ السكوني لم يشك أبدا في وفود الباقلاني على الصاحب وإكرامه له بل أكد ذلك وأثبته، وإنما شكَّ فيما جرى بينهما من المناظرة، فإن هذا لم يُحفظ لِيُروى.

***

الشبهة الرابعة:

قوله [ص:75-76]: إنّ صاحب الإعجاز كان يعرف الفارسية وربما غيرها. والدليل على ذلك أنه قال: «كذلك لا يتأتى في الفارسية جميع الوجوه التي تتبين فيها الفصاحة على ما يتأتى في العربية» وأن الباقلاني لا يُعرف عنه أنه يعرف الفارسية.

الاعتراض عليها:

أن هذا المعنى الذي ذكره الباقلاني -في تميُّز اللغة العربية عن الفارسية- مدوّن في الكتب التي هي من عصر المؤلف وما قبله ، لذا فإن ما أورده الباقلاني ليس جديداً ولا يحتاج بيانه إلى معرفة الفارسية ، لأن هذا معروف ومعلوم ومسطور في الأسفار.

مثال:

هذا أحمد بن فارس المتوفى سنة 395هـ في كتابه الصاحبي [ص:16-17] يقول: «وإن أردت أنّ سائر اللغات تُبِينُ إبانة اللغة العربية فهذا غلط ، **لأنا لو احتجنا إلى أن نعبّر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية لما أمكننا ذلك إلا باسمٍ واحدٍ**، ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة، وكذلك الأسد والفرس وغيرهما من الأشياء المسماة بالأسماء المترادفة. فأين هذا من ذاك وأين لسائر اللغات من السّعة ما للغة العرب؟ **هذا ما لا خفاء به على ذي نُهْيَة**».

مثال آخر: قال ابن جني عن ما قيل في التنور من أنه لفظ مشترك: «وإنما هو وفاقٌ وَقَعَ ، ولو كان منقولًا إلى اللغة العربية من غيرها لوجب أن يكون أيضا وفاقا بين جميع اللغات غيرها، **ومعلوم سعة اللغات غير العربية**»[21].

(21) الخصائص، ابن جني (286/3).

مثال ثالث: مما يدلك على أن هذا المعنى كان شائعا: قول أحمد بن فارس بن زكريا –في كتابه [الصاحبي:ص:17]– في سبب امتناع ترجمة القرآن الكريم إلى العربية: "ولذلك لا يقدر أحدٌ من التراجم على أن ينقله إلى شيء من الألسنة كما نقل الإنجيل عن السريانية إلى الحبشية والرومية وترجمت التوراة والزبور وسائر كتب الله تعالى بالعربية، لأن العجم لم تتسع في المجاز اتساع العرب". وهذا الكلام مأخوذ بفصّه ونصّه من ابن قتيبة المتوفى سنة 276هـ من كتاب [تأويل مشكل القرآن:ص:21] وما أوردتُهُ كافٍ لقطع هذه الشبهة واجتثاثها من جذورها.

***

الشبهة الخامسة:

قوله [ص:83]: وقفنا على فصول الإعجاز في الجزء المخطوط من (الانتصار) وعلى (نكت الانتصار) فلم نجد إشارة إلى كتاب الإعجاز، ولا شيئا من معالمه وفرائده، ولا نقدا لعلماء الكلام ولا المقدمات الضرورية ولا مسألةً تطابق مسألةً، ولا تكراراً لبضعة أسطر، إلا أن تكون من كلام الناس.

وقوله [ص:84]: التشابه الذي يثبت الكتاب للباقلاني هو أن يشترك كلامان في ألفاظهما ومعانيهما وترتيبهما بحيث لا يشك الناظر بأن قائلهما واحد.

الاعتراض عليها:

نقول وبالله التوفيق: ربما سلَّمنا أن الباقلاني لم يشر إلى كتاب الإعجاز[22]، لكنَّ عدمَ ذكره لا يعدُّ دليلا على صحة التشكيك في نسبة الكتاب إلى الباقلاني.

معنى هذا أن إشارة المؤلف إلى كتاب من كتبه ليست بلازمة، هناك من العلماء من يشير إلى ذلك، ومنهم من يشير أحيانا، ومنهم من لا يشير أبدا، فالإشارة إن وُجدت أُخذت وعُمل بها على أنها دليلُ وُجُوْدٍ، وإذا عُدمت لا تعد دليلا على عدَمِ الوُجودِ، فتأمَّل.

ثم إن إشارة المؤلف إلى كتابٍ من كتبه تكون عادة حين يرغب بالاختصار، وليس كذلك كتاب الانتصار، فهو كتاب مفصَّل وموسّع، فإذا كان كذلك، كيف لنا أن نطالبه بالعزو.

***

(22) ذكر الباقلاني كتابَ (إعجاز القرآن) وعزا إليه في كتابه (التقريب) وسماه (المعجز) (89/2) وقد ردَّ الدكتور العزام هذا الدليل كعادته في التشكيك بكل ما من شأنه أن يقوّض مذهبه.

الشبهة السادسة:

قوله [ص:97]: لا غرو أن يمتاز صاحب هذا المنهج البلاغي بأسلوب الأدباء والكتاب والمترسلين، وأن يرصع كلامه بالسجع والازدواج.

وقوله [ص:100]: هذا ناثرٌ أديب، جزل الأسلوب، يصلح للاشتغال في الدواوين السلطانية، ولا كذلك أسلوب الباقلاني الذي لم يكن يقصد إلى تزويق الكلام وإطراب القارئ، بل إلى استغراق المعنى، وإحكام الحجة.

وقوله [ص:101]: ولم نقف –بعد عامين من مراجعة كتبه– على قطعة أدبية واحدة من إنشائه، ولم نجد على سبيل المثال في فصل الإعجاز من التمهيد، وهو ست عشرة صفحة سجعةً واحدة.

الاعتراض عليها:

لو أن أستاذنا الدكتور عَقَدَ مقارنة أسلوبية حقيقية وأراحنا من هذه الأحكام المعيارية لكان أنفع لنا وله، ثم لا ريب أن هذه الشبهةَ التي أدلى بها شبهةٌ هزيلةٌ لو أمعنا النظر فيها، ذلك أن الأسلوبية لا تعترف بمثل هذه المقارنة غير العادلة، إنما المقارنة الأسلوبية لا تكون من خلال هذا الطريق وإنما طريقها المعجمُ اللغوي للمؤلف، لأن الأسلوب ليس هو الكلمات المسجوعة، وليس هو طريقة المؤلف في الكتابة، إنما هو طريقته في نَظْم اللغة، إذ الأسلوب «اختيارٌ لغويٌّ بين بدائل متعددة، إذ إن الاختيار سرعان ما يحمل طابع صاحبه ويشي بشخصيته ويشير إلى خواصّه»[23].

(23) مناهج النقد المعاصر، صلاح فضل (ص:89).

ثم إن الأسلوب يمكن أن يدل على صاحبه وفقا لما قاله دي بوفون «الأسلوب هو الرجل نفسه»[24]. ومن الظريف أن هذا المعنى قد أشار إليه الباقلاني نفسه في الإعجاز بقوله: «إنَّ العالم إذا عرف طريقة شاعر في قصائد معدودة –فأنشد غيرها من شعره– لم يشكَّ أن ذلك من نسجه، ولم يَرتب في أنها من نظمه، **كما أنه إذا عرف خط رجلٍ لم يشتبه عليه خطُّه حيث رآه من بين الخطوط المختلفة**، وحتى يميز بين رسائل كاتب وبين رسائل غيره، وكذلك أمر الخطب»[25].

فإذا كنا قد عرفنا أن صاحب كتاب إعجاز القرآن يعترف بإمكان دلالة الأسلوب على صاحبة ، فإني سأقوم بمقاربة وصفية تثبت صلة أسلوب كتاب الإعجاز بكتاب الانتصار.

وعلينا –قبل البدء بالمقاربة– أن نضع بعين الاعتبار ما يلي:

الاعتبار الأول هو إمكان تطور الأسلوب لدى الباقلاني، فإن الباقلاني فيما يبدو قد ألف كتاب الإعجاز قبل كتاب الانتصار، وقد تكون المدة طويلة نسبيا، مما يجعلنا نقول إن أسلوب الباقلاني قد تطور، ولا نقول أبدا إنه تغير أو تبدل لأن الأسلوب –إذا جرى على طبعه– لا يتبدل.

الاعتبار الثاني: هو أن طريقة الاستشهاد والمناقشة داخلة في الأسلوب، والباقلاني يتميز في الاستشهاد بأمرين:

- كثرة الاستشهاد بالقرآن الكريم.
- أنه –كما يقول أبو بكر الخوارزمي– لا ينقل من كتب الناس، فإنما صدره يحوي علمه وعلم الناس.

(24) مناهج النقد المعاصر (ص:88).
(25) إعجاز القرآن (ص:120).

الاعتبار الثالث: التفريق بين أسلوب الأديب وأسلوب المتكلم فإن الأديب يزهد عادة في المناقشة العلمية التي تقطع الخصم ؛ لأنه لا يحسنها، أما المتكلمُ الأديبُ فإنه يلجأ إليهما معا.

وإثبات صحة نسبة الكتاب من خلال استعراض المقدمات منهج ارتضاه الدكتور عبد الرحمن العثيمين رحمه الله تعالى فقد جاء في مقدمة تحقيقه لكتاب (الفريدة في شرح القصيدة) لابن الخباز ، نفيُهُ صحةَ نسبة كتاب الفصول إلى ابن الخباز لأن مقدمته لا تتطابق مع مقدمات ابن الخباز ولأسبابٍ أخرى ذَكَرَها، وقال ما نصه[ص:29]: وبعد استعراض الكتاب تبين لي أن هذه النسبة غير صحيحة وذلك أن ابن الخباز عودنا كثرة شكواه من زمانه وأهله في خواتيم كتبه وافتتاحها، كما عودنا على أسلوبٍ تميَّز بالسهولة والوضوح وقرب المأخذ وعودنا أن نجد من مباحثه ومناقشاته كثيرا من آراء شيخه أبي حفص، يأنس بها ويعول عليه في بعضها ، كما عودنا كثرة عزو الأقوال والآراء وأبيات الاستشهاد، إلى غير ذلك من اللمسات التي تترك أثراً واضحاً يكشف عن شخصية أبي العباس رحمه الله لو اختفى اسمه من عنوان الكتاب، فكيف بكتاب يحمل اسمه صريحا.

المقارنة الأسلوبية:

بعد تأملي لمقدمتي الباقلاني في إعجاز القرآن والانتصار وجدتهما تتميزان بما يلي:

1-حمد الله والإطالة في الثناء عليه سبحانه وتعالى.

2-الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الانتهاء من الثناء المطوّل.

3-ذكر سبب تأليف الكتاب.

4-بيان موضوعات الكتاب بطريقة واحدة متشابهة.

5- استخدام عبارات متطابقة، نحو: (نبين) (نذكر) (نصف).

6-شدة الغيرة على القرآن الكريم وعلى شرع الله حيث اتضحت من نبرة سياق كلامه.

7-إطالة الفقرة عبر أدوات العطف. وهذا واضح، سواء في المقدمتين أو في المتنين.

8-كثرة الشواهد القرآنية وتفسيرها بشكل مقتضب إذا استدعى الأمر ذلك.

9-وضوح العبارة وسهولتها.

10- نَسَقُ مقدمةِ إعجاز القرآن مطابقٌ لِنَسَقِ مقدمةِ الانتصار.

جدول لأبرز الكلمات التي توحي بتقارب الأسلوب في مقدمتي إعجاز القرآن:

اللفظ	نوعه	الكتاب	العدد	الوزن الصرفي	موقعه الإعرابي
الحمد لله (مقدمة)	جملة	الإعجاز	1	-	مبتدأ وخبر
الحمد لله (مقدمة)	جملة	الانتصار	2	-	مبتدأ وخبر
(بما) هداهم	شبه جملة	الإعجاز	1	-	جار ومجرور
(بما) أودعه (بما) فيه	شبه جملة	الانتصار	2	-	جار ومجرور
نبين	فعل	الإعجاز	1	نفعّل	فعل مضارع مرفوع
نبين	فعل	الانتصار	4	نفعّل	فعل مضارع مرفوع
نصف	فعل	الإعجاز	1	نعِل	فعل مضارع
نصف	فعل	الانتصار	1	نعِل	فعل مضارع
توفيقه	مصدر	الإعجاز	2	تفعيل	مضاف إليه
توفيقه	مصدر	الانتصار	2	تفعيل	معطوف
تكلُّف	مصدر	الإعجاز	1	تفعّل	معطوف
تكلُّف	مصدر	الانتصار	1	تفعل	مجرور

جدول لظاهرة تفخيم الذات في مقدمتي كتاب الإعجاز والانتصار:

الأسلوب	صورته في الإعجاز	صورته في الانتصار
أسلوب تفخيم الذات	(سَألَنا) (نذكر) (نبين) (غَيْرنا) (ولا نبسط) (نصف) (نشير) (لسنا نزعم) (يمكننا) (رمنا) (أردنا) (قصدنا)	(نحن) (نأتي) (نبدأ) (نذكر) (نبين) (نوضح) (نفصّل) (ندل) (نرغب فيه) (نجتبيه) (نصف) (نكشف)

جدول يوضح شيئا من ظاهرة إطالة الفقرات في مقدمتي كتاب الإعجاز والانتصار:

نوع (الفقرة)	عدد كلماتها	الكتاب
فقرة ابتدائية	18	الإعجاز
فقرة تعليلية	52	الإعجاز
فقرة ابتدائية	39	الانتصار
فقرة تعليلية	25	الانتصار

وآمل أن يتيسر لي -بعون الله تعالى- عقدُ مقارنةٍ شاملةٍ لكتاب إعجاز القرآن مع كتب الباقلاني الأخرى أو -على الأقل- مع كتب الانتصار ، لكي يزول الشك وتتوارى الريبة وينكشف الحق.

***

أما نسبته إلى اللاسَكي فالراجح أنها لا تصح لعدة أسباب:

السبب الأول:

أن الخط –الذي على صفحة عنوان مخطوط الظاهرية– ربما كان مزيفا لدوافع مذهبية، وهو احتمال وارد، لاسيما أننا لا نعرف اسم المفهرس، وذِكْرُ اسمه يعدُّ من البيانات الواجب إثباتها، «لأن ذكر الاسم يحدد المسؤولية ويشعر المفهرس بالالتزام، ويجعله أحرص على الدقة فيما يصدر عنه»[26]

السبب الثاني:

أن صاحب إعجاز القرآن يرفض تضمين القرآن في الشعر، قال في [ص:205]: «ولولا ما أكره من تضمين القرآن في الشعر لأنشدتك ألفاظاً وقعت مضمنة»، وقد أورد الدكتور العزام شعرا لأبي بكر اللاسَكي فيه تضمين صريح ، قال:

ولو قتل الهوى أهل التصابي لما تابوا «ولو رُدُّوا لعادوا»

وهو اقتباس من سورة الأنعام، آية (28):

{بَلۡ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخۡفُونَ مِن قَبۡلُۖ وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ}

السبب الثالث:

أن الباقلاني كان عالما بالإعجاز القرآني متقنا له، وهذا أمر شُهر به، بخلاف اللاسَكي الذي لا يُعلم أنه كان مؤلفا أصلا، وكل ما قيل عنه هو أنه شاعر، وشعره الذي ساقه الدكتور العزام يدل دلالة يقينية على أنه ليس هو مؤلف الكتاب، وقد أوضحت ذلك في السببين الثاني والرابع.

---

(26) المخطوط العربي، عبد الستار الحلوجي (ص:280)

السبب الرابع:

أن مؤلف كتاب إعجاز القرآن صاحب استقامةٍ شديدة على الدين كما يدل إلى ذلك كتابه، بخلاف أشعار اللاسَكي فهي أبيات فيها قلةُ ديانةٍ وبعدٌ عن الاستقامة، يقول [ص:301]:

وزائرٌ زار خائفًا رصداً لم أرجُ منه زيارة أبدا

لو جاز أنْ يَعْبُدَ امرؤٌ أحدًا من دونِ ربِّ الورى إذن عُبدا

ويقول [ص:304]:

صلّى بجنبي قمرٌ طالعٌ وقد توجهتُ إلى القِبلهْ

فقال شيطانُ التصابي انحرفْ فإنَّ هذي قِبلةُ القُبلهْ

السبب الخامس:

أنه لا أَحَد من العلماء الأوائل نَسَبَه إلى اللاسَكي، مع معرفتهم الثاقبة وتحريهم الشديد فيتعين حينئذ نفي نسبته إليه وإثباته للباقلاني وهذا هو الصواب لأنه أخذٌ باستصحاب الأصل.

كلمة الختام:

إن الجهد الذي قام به أستاذنا الدكتور محمد العزام جهد جليل ، يُذكر فيشكر، إلا أن النتائج التي توصل إليها لم تكن موفقة في أكثرها، وأزعم أن الدكتور لم يمنحها الحق الكافي من النظر وبذل الوسع ، ثم أشكر أستاذنا الدكتور يوسف العليوي الذي تفضل بقراءة هذه الورقة وأبدى بعض الملاحظات فجزاه الله خيرا.

هذا والحمد لله رب العالمين.